

خبرة الصراعات تسكت حوار المدافع في أفريقيا

تجارب سابقة تدفع قادة القارة السمراء للاقتناع بعدم جدوى الحروب والاقتتال



أفريقيا تطرق أبواب السلام

انتهى، أو كاد، زمن الولاءات القبلية والمناطقية، التي تعتمد عليها القوى الكبرى لتحقيق مصالحها. وتراجع دور الانصياع لأمراء الحرب بعد أن كانوا قد تحولوا إلى قوة فوق الدولة والقانون. وأخذت الدول تبحث عن صيغة جادة للحكم الوطني تفتح الباب للسلام، بدل من الكثير من الشعوب تطالب بالتحضر والحرية والديمقراطية بالنوازي مع العدالة والرشادة، ووقف المشكلات الاقتصادية وما يترتب عليها من أزمات معقدة تشمل المجتمع وتستنزف إمكانياته.

لذلك توافقت دوائر داخلية وإقليمية ودولية على إسكات المدافع والسعي نحو السلام، كهدف إستراتيجي ينهي حقبا طويلة من النزاعات التي دفعت القارة الأفريقية فيها فئسا باهظا. لم يعد طريق الحرب خيارا أوليا ونهائيا عند نشوب خلاف بين دولتين أو بين جماعتين أو أكثر، فأصوات طرق أبواب السلام تسمع في جميع أرجاء القارة.

على القارة في السنوات الماضية، ومرجع أن تمضي في خطط أكثر طموحا مع تزايد السباق نحو الاستحواذ على جزء كبير من الكعكة الأفريقية، التي أصبحت كبيرة ولم تعد محصورة في الموارد الطبيعية المعروفة من نفط وغاز ومعادن مختلفة، فالقارة سوق بكر وأعد لكثير من المنتجات التكنولوجية، وما يمكن تحقيقه من عوائد في مبيعات الموبايل والأقمار الصناعية وخدمات الإنترنت، يفوق بكثير المنتجات التقليدية.

دخلت الصين، وتلتها الهند، وسرعت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا من وتيرة التحركات مؤخرا، لتثبيت أقدامها في ربوع القارة، ما يستوجب التكاثر الصريح والضمني لوقف الصراعات، وتشجيع القوى الإقليمية الطموحة على الانخراط في عمليات سلام مختلفة وعدم السماح لأي توتر بأن يتحول إلى أزمة متفاقمة، بما يؤدي إلى رسم معالم جديدة تمكن من منح فرصة للمشروعات التنموية المنفردة والمشاركة.

بذل جهود كبيرة لجلب الأمن والهدوء والاستقرار، مصحوبة بإرادة قوية لتسوية الأزمات المستعصية. وتعد منطقة شرق أفريقيا واحدة من المناطق التي التقت عندها الخبرة والقناعة والإرادة ووجدت دعما من خارجها.

أصبحت الدول الكبرى مهتمة بوقف الصراعات في أفريقيا أكثر من ذي قبل، ففي أوقات سابقة كان التفكير والتشردم والاحتقان مدخلها للسيطرة على الأمور. ومع تغير الأوضاع في القارة وتطور رؤية الجماهير وتشعب فروع الحداثة وتنوع المرامي السياسية والاقتصادية، رأت أهمية كبيرة في تحقيق الأمن كمدخل لحصد مكاسب أكبر، وأداة لمقع الحركات المشردة، والحد من المجاعة والفقر ومشكلات النزوح واللاجئين. أيقنت القوى العالمة والإقليمية أنها لن تتمكن من زيادة الحضور في قارة أفريقيا وهي على حالها من التفسخ والتوترات. ضاعفت قوى كثيرة من تركيز أنظارها

معارض دولة إلى أخرى مجاورة. مرت دول القارة الأفريقية بصدامات شرسة عقب انتهاء فترة الاستعمار والتخلص من الفورة التي أشعلتها حركات التحرر الوطني، ودخلت غالبية الدول جنوب الصحراء في حروب طويلة، استنزفت جانبا كبيرا من المكونات الاقتصادية والموارد الطبيعية. ولا يزال عدد منها يعاني من ويلات المعارك بعد أن جذب جماعات منطرفة ولاستعمار، وأصروا على إبعاد المنطقة التي ينشطون فيها عن التهدة، لأنها العدو الأول لفكرة توظيف الحروب لصالح أغراضهم المشبوهة، وهي الخطوة التي تحتاج إلى تحركات على مستويات عدة لتطويق الجهات التي بلغت في رعاية الإرهاب وذيوله.

تؤكد التجارب السنية للصراعات الأفريقية على وجود قناعة متزايدة لدى دول كثيرة أيقنت من عدم جدوى التوترات. وأصبحت تقود الدفة نحو

عاشت القارة الأفريقية حقبا طويلة من الصراعات الداخلية والخارجية، واعتاشت عليها بعض القوى المحلية والإقليمية وجنت مكاسب سياسية واقتصادية عديدة من وراء انفلاتها وانتشارها. والآن بدأت أصوات المدافع تختفي في غالبية النزاعات، التي نشبت في أنحاء متفرقة منذ فترة، ويتم اللجوء إلى الحلول السياسية لوقف نزيف التوترات والحروب تدريجيا.

تسير دولة جنوب السودان على الطريق نفسه، وقطعت المفاوضات بين الرئيس سيلفا كبير ميارديت وعده اللود ونائبه السابق ريك مشار شوطا مهما لتطبيق اتفاق أديس أبابا، ورغم انسداد الشرايين السياسية والتباعد الحاصل في الرؤى بين الطرفين، غير أن أحدهما لم يهدد بالعودة إلى الحرب مرة أخرى، أو لوج برغبته في حسم المعركة بالآلة العسكرية.

عندما تصاعدت حدة الخلافات بين مصر وإثيوبيا بسبب أزمة سد النهضة، ارتفعت حدة التجاذبات بين الجانبين، لكنها لم تستمر طويلا، وتم احتواء الكثير من مفرداتها بالأساليب الدبلوماسية، واطفى جزء معتبر من النيران التي أوشكت أن تحرق أصابع القيادة السياسية في البلدين، بعد أن لاح في الأفق ملامح صدام لا يرغب حقيقة فيه كلاهما.

نزعته القاهرة وأديس أبابا قتل الأزمة، وبدت الاستجابة المشتركة للعودة إلى مائدة التفاوض عبر القناة الأميركية قبل أيام، إشارة على الابتعاد عن خيار المواجهة بأي ثمن، والبحث عن حل مناسب بالجولوس إلى طاولة المحادثات الفنية، ضمن سياق عام انتشر في المنطقة يدفع نحو منح التسوية الودية كل الفرص الممكنة، وعدم الذهاب إلى خيارات قاتمة تؤدي إلى مشكلات مضاعفة تتجاوز حدود المتخاصمين، في إقليم يشهد تطورات إيجابية في تفكير أزماته السياسية والأمنية، ويميل إلى تشجيع المشروعات التنموية والتكاملية كوسيلة لوقف الحروب وضبط ما يترتب عليها من تداعيات.

تمضي الخلافات الداخلية في كل من الصومال وجيبوتي وإريتريا وأوغندا وكينيا وإثيوبيا، بطيئة إزاء رفض الحلول الإقصائية، لأن ما جلبته من مشكلات تجذر وانعكس سلبا على العلاقات الإقليمية. ربما تستغرق العملية بعض الوقت، لكن من الضروري التهدة كي يمكن جني ثمار اقتصادية واجتماعية وسياسية، تقضي إلى التخلص من إرث كبير من صراعات باتت عنوانا رئيسيا للمنطقة. وما يعزز التساؤل أن الحروب بالوكالة تراجعت سخونتها، في ظل ما حدث من تفاهات واتفاقات بشأن منع تسرب

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



القاهرة - يبدو أن هدف إسكات البنادق في القارة الأفريقية مع حلول العام المقبل، الذي حدده القادة في الذكرى الخمسين عام 2013 لمنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا)، قارب على التحقق، حيث تم إعداد خارطة طريق مفصلة لوقف النزاعات. ومن يلقي نظرة سريعة عليها سيجد الكثير منها اختفى تماما أو في سبيله، بعد أن وضع مسؤولون على عاتقهم مهمة وقف المعارك، وهو ما ساهمت فيه بجدية مفوضية الاتحاد الأفريقي للامن والسلم.

أدت جهود متباعدة إلى إخماد عدد معتبر من الأزمات الممتدة في منطقة شرق وغرب أفريقيا، وأصبحت الأولوية للتسوية السياسية في حل المشكلات الداخلية والبيئية. ولم يكن السلام بين إثيوبيا وإريتريا، الذي تحقق بمعرفة دولتي الإمارات والسعودية قبل حوالي عام، استثناء في هذا المضمار، فقد توالى بعدة سلسلة من الحوارات والمفاوضات والتطورات بغرض تحقيق السلام في بعض الأزمات المصرية.

لم يعد طريق الحرب خيارا أوليا ونهائيا عند نشوب خلاف بين دولتين أو بين جماعتين أو أكثر، فأصوات طرق أبواب السلام تسمع في جميع أرجاء أفريقيا

حدث ذلك في السودان بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير مؤخرا، ويجري تطبيق المنهج ذاته حاليا بين السلطة الانتقالية في الخرطوم والجهة الثورية التي تنضوي تحتها معظم الحركات المسلحة، بغرض التوصل إلى اتفاق سلام نهائي، يقود إلى استقرار شامل في جميع أنحاء البلاد، والتخلص من عبء الاقتتال الأهلي الذي ضرب مناطق عدة في السودان.

تونس أسيرة نظام هجين لا ينتج شرعية

ودفعوا وخطوا دستور الجمهورية الثانية المصادق عليه في 2014، وفي مقدمتهم حركة النهضة الإسلامية التي تشبخت بنظام شبه برلماني لضمان أمد طويل في حكمها.

الناخبون في تونس يجدون أنفسهم ضحية نظام سياسي لا يمكن أن يقود إلا إلى إعادة إنتاج ما يسمى بسياسة التوافق على قاعدة هذا ما يريده الشعب

إن حركة النهضة الإسلامية تدرج جيدا أنه سيأتي يوم تنقشع فيه "تخميرة" الثورة وانها لن تتمكن بسهولة في العودة إلى السلطة إن خسرت الانتخابات في حال مصادقتها على نظام سياسي يتم فيه التداول على السلطة على قاعدة "الفائز يحكم والخاسر يعارض" لا على قاعدة التوافق الذي يطيل أمد حكمها حتى إن تراجعت شعبيتها، أما هدفها الأساسي فيبقى بلا شك متعلقا بتثبيت مسؤوليات الحكم وعدم تمكن التونسيين من فرصة محاسبة من حكم فعلا بلدهم وقاده إلى مراكمة سياسات الفشل.

بأخرى لا تختلف عنها في شيء سوى في الأسماء، وهو ما سيجعل الحكومة القادمة بالضرورة تجر وتنسج على منوال سابقاتها لترتكز جهودها على المناورات والمقايضات لضمان بقائها ووجودها بدل التركيز على ما ينفع الناس من برامج اقتصادية واجتماعية وثقافية... إلخ.

عند سؤال جل الفاعلين السياسيين، بمن فيهم من حكموا تونس في فترة ما بعد الثورة ومن سيحكمونها مستقبلا على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية، عن مرد انتباههم لنظام سياسي عقيم، تكون تعاليت إجاباتهم غير مبررة ببرامج سياسية بقدر ما تكون مغالطة لعواطف شرائح شعبية واسعة عبر تسويق شعار "لا نريد نظاما سياسيا رئاسيا يعيد إنتاج بن علي جديد" في إشارة إلى الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي.

لكن سرعان ما تسقط كل أطروحاتهم هذه بمجرد إعادة النظر إلى الوراء قليلا واسترجاع هرولة كل الأحزاب بلا استثناء يمينا ويسارا لتقدم مرشحا للانتخابات الرئاسية، ليتبين أن الجميع مسكون في عقله السياسي بن علي الذي كان يحكم البلاد بسلطات واسعة، إذن لم كل هذا الإصرار على نظام سياسي "ثوري" لا ينتج سوى الفشل؛ تمردا من الإجابة عن السؤال الأخير، تقرر حتما باسترجاع دوافع من صاغوا

فيه مختلف المشارب الفكرية والمدارس السياسية المتضادة لتحكم جنبا إلى جنب بترجم بصورة كاريكاتيرية ما قاله وما كتبه التساعر التونسي الراحل محمد الصغير أولاد أحمد -الذي ظل قبل ممانته محاصرا ومكفرا من قبل الإسلاميين- "ذهبنا جميعا إلى الانتخاب ولم ينتخب أحد من نجح".

سيجد الناخب التونسي نفسه في قادم الأيام بسبب ما أفرزه النظام السياسي محكوما بأحزاب وأسماء لم يخرج للانتخاب إلا لمعاقبتها وإخراجها من الحكم، لكن في كل هذا فإنه حتى وإن تشكلت الحكومة الجديدة تحت أي مسمى مما تروجه الأحزاب، "حكومة وحدة وطنية" أو "حكومة" أو "وطنية" أو "حكومة" أو "وطنية" أو "حكومة" صلحة مصلحة وطنية" أو "حكومة" إنقاذ"، فإنها لن تكون مستقبلا صاحبة أغلبية مريحة تمكنها من تنفيذ صورتها وبرامجها.

من تصادم الحكومة الجديدة حتما في حال تشكلها بنفس الإشكالات والعلل التي أصابت ما سبقها من الحكومات من انسداد سياسي أدى في كثير من المراحل إلى أيسر الطرق أي إسقاط الحكومة وتعويضها

على التفاوض حتى مع أشد الأعداء والخصوم أي أحزاب تحيا تونس وقلب تونس والحزب الدستوري الحر المحسوبة على النظام القديم وهو ما لم يتأخر في إعلانه القيادي بحركة النهضة لطفي زيتون الذي دعا حركته إلى مد يدها للجميع بلا استثناء بمن في ذلك نبيل القروي رئيس حزب قلب تونس وعبير موسى زعيمة الحزب الدستوري الحر لانتقاله إلى خطر السقوط والاندثار.

إن ما يحدث وما سيحدث من مفارقات في المشهد السياسي التونسي من عبث من عبث تلقى

مجددا قادة تخاصموا وتنافسوا خلال الحملات الانتخابية برفع شعارات متضادة تقوم على قاعدة "هذا ما يريده الشعب".

تعتمد تونس بعد ثورة يناير 2011 على نظام سياسي شبه برلماني يقوده قانون انتخابي لم يمكن في أي من المحطات الانتخابية التشريعية سواء في 2014 أو 2019 أي حزب من أغلبية سياسية وبرلمانية تجعله يدير ظهره للخاسرين، لينكب على تشكيل حكومته وفق ما عرضه على الناخبين من برامج ملغومة بوعود مغرية أخرجت حتى الشيوخ والعجائز من بيوتهم لغمس أصابعهم في الحبر الانتخابي تولا إلى مستقبل أفضل يحضن أحلام أبنائهم ويضمن لتونس الاستقرار.

يتغير الآن الملمح السياسي في تونس، لتتفاوض حركة النهضة صاحبة أكبر عدد من المقاعد البرلمانية برصيد 52 نائبا، مع الجميع بلا استثناء دفعا منها للنجاح في تشكيل حكومة في غضون شهر قبل أن تأتي ساعة إجابة الملف برتمته إلى رئيس الجمهورية قيس سعيد ليكلف من يراه مناسباً بتشكيل حكومة التونسيين.

في قلب هذه المشاورات التي تقودها الحركة الإسلامية، تسقط كل المحظورات والمنوعات التي روجتها لأنصارها في الحملات الانتخابية، فالنهضة اليوم مجبرة

وسام حمدي
صحافي تونسي



ما الفائدة من نظام سياسي هجين لا ينتج شرعية متكاملة؟ وما الفائدة من نتائج انتخابات صفت لها الجميع لكنها لا تمنح الفائز فيها عصمة الحكم؟ هذه بعض الأسئلة التي تجوب شوارع تونس -التي كانت قبل شهر مكتظة بالناخبين- في كافة أرجاء البلاد شمالا وجنوبا، شرقا وغربا للانتخاب من سيحكمهم في السنوات الخمس القادمة.

هناك في تونس من خرج يوم 6 أكتوبر الماضي لإرداء بصوته في الانتخابات التشريعية لا لشيء وإنما لمعاقبة يوسف الشاهد وحكومته، وهناك أيضا من ذهب إلى الانتخاب لمعاقبة حركة النهضة والحكومة معا، فيما آخرون لقطع الطريق إما أمام أحزاب لا تملك من الهوية سوى الشعبية وإما أمام الأحزاب المحسوبة على النظام القديم.

لكن ما الذي حصل بعدما تم الإعلان عن نتائج الانتخابات التي فازت فيها حركة النهضة؟ إن كل ما حصل أن هؤلاء الناخبين يجدون أنفسهم اليوم ضحية نظام سياسي هجين لا يمكن أن يقود البلاد إلا إلى إعادة إنتاج ما يسمى بسياسة التوافق التي سيتصافح وستصالح قبل تنفيذها وبعد تطبيقها

